تختلف الحكايا و المعاناة واحدة ..

فلسطينيون بلا هوية: عندما يقرر الاحتلال سلب المواطنة

كتبت ميرفت عوف

« بلا هوية مصطلح لا تتجاوز حروفه اللغوية السبعة، لكنها تحمل في طياتها الكثير من المعاناة والألم والعذاب الذي تختلف ألوانه ومقاديره حسب اختلاف حكايات من هم بلا هوية.

حقيقة وجود مواطنين فلسطينيين بلا هوية خلقتها ظروف الاحتلال الإسرائيلي، وعملت أيضا على زيادة أعداد هؤلاء في كل يوم يولد فيه أطفال لأزواج بلا هوية، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى كان عشرات المواطنين يتوافدون يوميا إلى مكاتب وزارة الشئون المدنية الفلسطينية بغزة «والضفة الغربية لاستصدار الهوية التي تمكنهم من التنقل والحركة. لكن الرد يكون في الغالب أن الجهات الإسرائيلية ترفض استصدار بطاقات هوية لهم بحجج واهية بل مختلقة لإذلالهم وتعذيبهم فيعودون أدراجهم على أمل أن تتحسن الظروف في المستقبل، ويتمكنون من استصدار الهوية التي هي أبسط حقوقهم المدنية. بعد أن اندلعت انتفاضة الأقصى توقف الأمر بتاتا وفرقت الهوية بين الأم وأبنائها وبين الأب وأبنائه وبين الزوج وزوجته. البيدر « تلتقي مع مواطنين بلا هوية تحاورهم وتقف على مأساتهم .

أبو معتز رجل في الخامسة والثلاثين من العمر يروي قصته التي غيرت مجري حياته منذ أربعة سنوات فيقول تبدأ الحكاية عند زوجتي مريم فهي من الفلسطينيين النازحين منذ عام ١٩٦٧ تقطن في مخيم اليرموك بالمملكة الأردنية الهاشمية. شاء القدر أن تأتي في زيارة إلى فلسطين ، وكان ذلك مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، هي قريبة لي منذ رأيتها، فقد تعلق قلبي بها كثيراً ولم تمض مدة طويلة إلا وكنا قد تزوجنا ثم أنجبنا ريما ثم رزقنا بمعتز ،يضيف أبو المعتز قبل بداية الانتفاضة بخمسة عشر يوما سافرت زوجتي لزيارة ذويها بالأردن وبقيت أنا في فلسطين نظراً لظروف العمل ، و اندلعت الانتفاضة وبما أن زوجتي نازحة ولا تحمل الهوية الإسرائيلية فلا يحق لها الدخول إلى الأراضي الفلسطينية ثانية ، يصمت أبو المعتز قليلا ثم يتابع حاولت بكل الطرق أن استقدمها إلى هنا ثانية ولكن دون جدوى وها نحن نشارف على الدخول في السنة الرابعة للانتفاضة...لقد ذهبت الزوجة والطفلان وأنا هنا وحيد، لا يجوز لي الخروج من غزة فانا أيضا بلا هوية، وكل التواصل معها يتم عبر الانترنت ،فهي الوسيلة الأوفر لنا ماديا.

لقد تحمست كثيراً للحديث مع السيدة التي تشارك أبو معتز المعاناة والفرح في كل الأوقات فاستأذنته في الحديث معها لفترة وجيزة فلم يمانع ورحت أتحدث إليها عبر الإنترنت

حيث كان هو يحدثها ، قالت لي السيدة أم معتز حاجة الأولاد لأبيهم كبيرة وشوقي له قد تعدى الوصف كم هو صعب عليَّ الانتظار فالأحوال في فلسطين لم تعد تتحسن، أولادي قد كبروا بعيداً عن حضن أبيهم .

في الأردن والعريش وغزة

« معاناتي مع الهوية طويلة فقد أرهقني طول الانتظار دون نتيجة تذكر، أعلم أن زوجتي لست الوحيدة التي تواجه هذا المصير المؤلم »، هكذا بدأ محمد الخضري يسرد معاناته مع الهوية »، ويتابع شاء القدر أن التقي بزوجتي التي أتت زيارة من الأردن لذويها ، وتمت الخطبة على أن يتم الفرح في العام المقبل ودعت الخطيبة التي عادت إلى الأردن مع أهلها على أمل اللقاء قريباً.. يصمت محاولاً استذكار تلك الأيام وبصوت هادئ يقول منعت تصاريح الزيارة وتحول الأمر إلى كابوس استمر عامين من المعاناة اتخذت بعده قراراً بالسفر إلى الأردن مع أبي وأمي لإتمام مراسم الزواج هناك وبالفعل تم لي ذلك« ، ويضيف حينها شعرت بالفرحة لكن كثير من المخاوف و الأسئلة كانت تحاصرني حينها، فما مصير هذا الزواج وهذه الأسرة التي وجدت لتكون مشتتة بين الأردن والعريش وغزة حيث انتقلت زوجتي وأمي وأبي إلى العريش ليكونوا في مركز قريب من مكان علاج أمي المريضة.

عندما يولد الطفل الأول بعيدا

استمر محمد الخضري يتحدى الظروف مصرا على إنجاح الارتباط وبناء عائلة، يقول محمد بعد أن اطمئنيت على عائلتي عدت أدراجي إلى غزة حيث لا أستطيع التغيب عن عملي أكثر، عدت إلى غزة تاركاً زوجتي وأمي المريضة وأبي المسن هناك.. كنت بين الحين والآخر أذهب إليهم لأطمئن على أخبارهم وأقضي أياماً معدودة معهم».

يضيف محمد: بعد عودتي الأخيرة إلى غزة تلقيت من زوجتي اتصالاً هاتفياً تقول فيه أن الله أراد أن يرزقنا طفلاً.. لا تتصوروا شعوري وقتها، مشاعر مختلطة من الحزن والفرح، سأرزق طفلاً طالما تمنيته و سأصبح أباً ». يقول محمد الفرحة تحولت إلى دمعة، فقوات الاحتلال استصدرت قراراً تعسفياً آخر يقضي بمنع من هم أقل من ٣٥عاماً من السفر إلى الخارج لدوافع أمنية حينها تألمت كثيراً فأنا لا «أتمكن من الذهاب إلى زوجتي لأكون جوارها وهي تحتضن طفلنا الأول خليل ، وأنا ما زالت قلقاً جداً عليها فأمي مريضة وأبي مسن وكلهم أصبحوا يحتاجون إلى رعاية خاصة .

الحياة بلا فرح

لم تكن تلك القصص السابقة الوحيدة التي استوقفتنا فالعديد من القصص مأساتها الهوية »، فهذا تامر عبيد شاب في منتصف العشرينات من عمره يحدثنا عن نفسه ومعاناته مع الهوية قائلاً «« ولدت في مصر حيث هاجرت عائلة والدي – الذي استشهد بعد ذلك في مجزرة صبرا وشاتيلا عام ٨٢ »، «ويتابع «هذه هي مأساتي الحقيقية عدت إلى وطن أبي الذي ضحى من أجله بروحه ودمه بعد أن ضاقت بي سبل العيش في مصر حيث لا وظائف حكومية ولا حتى في شركات خاصة كما أن تصاريح الإقامة كان من الصعب استصدارها خاصة بعد سن ٢١ عاماً ».

شعاد صاحب القصة إلى فلسطين وعائلته بتصريح زيارة قبل انتفاضة الأقصى مكثوا قليلاً، وحاولوا خلال تلك الفترة استصدار بطاقة هوية، لكن الأمر كان صعباً من حيث الإجراءات الروتينية، فما كان من والدته إلا أن تغادر البلاد نتيجة ارتباطها بموعد تجديد الإقامة المصرية فقد خشيت أن تضيع منها بالإضافة إلى اقتراب موعد المدارس لأخواته الصغار ، يقول عبيد قررت أن أنتظر قليلاً حتى أستصدر الهوية التي تمكني من الدخول والخروج من البلاد بسهولة. ودعت أفراد أسرتي وكانت تلك آخر مرة أراهم فيها، حيث اندلعت بعدها انتفاضة الأقصى وحوصرت في القطاع حيث لم أتمكن من الخروج بدون هوية وكذلك لم يتمكن أهلي من العودة لأن إسرائيل منعت تصاريح الزيارة ».

التحرك داخل السجن ممنوع !!

داخل السجن الكبير في قطاع غزة والضفة الغربية لا يسمح بالتنقل إلا بحدود ضيقة، أما من لا يحمل الهوية فالرعب يحاصره دائما عند تخطي «حدود معينة داخل تلك المناطق ، حيث يعيش حوالي ٧٠ألف مواطن فلسطيني بهذا المصير، فلا يتمكنوا من مشاركة أهلهم وذويهم أفراحهم وحتى أحزانهم بسبب تخوفهم من التفتيش على الحواجز الإسرائيلية .

وفي هذا يتحدث لنا محمد شقفة، شاب في الثلاثينيات من عمره يقطن في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، فيقول أنه لم يتمكن من المشاركة في تشييع جثمان صديقه وابن خالته الذي يسكن في مدينة غزة خشية من أن يتعرض للتفتيش على الحواجز التي تفصل بين المدن الفلسطينية لأنه لا يحمل هوية تضمن له السلامة من أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي إن حدث وقبضوا عليه، ويضيف نعيش في وطننا مطاردين فأي حياة كريمة تنتظرنا في هذا الوطن المسلوب أرضه وحقوقه».

مازالت هذه الشريحة التي تنامت في العشر سنوات الأخيرة تعاني أوضاعاً مأساوية في جميع المجالات الاجتماعية والإنسانية لكنها تتطلع إلى بصيص أمل يلوح لها في الأفق البعيد، ينتظرون وقد طال الانتظار، وفي خلدهم يدور سؤال: هل سنمضي بقية حياتنا غرباء وإن كنا داخل وطننا؟

على الرغم من محدودية معرفتهم بها

دراسة تظهر تباينات في المواقف تجاه قوانين الانتخابات

أشارت دراسة قام بها برنامج دراسة التنمية معتمداً منهجية نوعية تشاركية عبر مجموعات عمل مركزة، شارك بها ٤٥٠ فلسطيني و فلسطينية، إلى إجماع المشاركين على أهمية إجراء انتخابات شاملة ». و اظهرت تلك الدراسة الى تباين في وجهات النظر للقوانين الانتخابية، هذا كما و اتسمت المعرفة بتلك القوانين لدى المشاركين بالمحدودية مع تركيزهم على وجوب توفر معايير و صفات التعليم، الثقافة، النزاهة، المصداقية و الدبلوماسية في المرشحين. كما لم يغب عن ذهن المشاركين أن العشائرية و العائلية ستلعب دوراً مهماً في الانتخابات، كما الدين و الحالة المادية للمرشح. و فيما يلي تلخيص لأهم نتائج تلك الدراسة:

الانتخابات التشريعية

أبدى الحضور اهتمامات متباينة من حيث التأييد للأنظمة الانتخابية المختلفة، فكان البعض مؤيداً لنظام التمثيل النسبي والبعض الآخر للنظام المختلط، كما أبدت أقلية ميلها إلى نظام الأغلبية البسيطة.

١. نظام التمثيل النسبي:

ذكر المؤيدون لهذا النظام المبررات التالية:

* يمنع نظام التمثيل النسبي تحكم وتسلط حزب واحد على الدولة.
* يضمن هذا النظام مشاركة الأقليات.
* يعطي هذا النظام كل قائمة أو حزب حجمه التمثيلي في المجتمع.
* يعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق النظام الديموقراطي الصحيح، الذي يكون ترجمة صادقة لرغبات الشعب في من سيمثله.
* يخلق نظام التمثيل النسبي معارضة قوية ذات وعي عال وفعالية مؤثرة في سلامة سير الأمور في مساراتها الصحيحة.

فيما ذكر معارضو هذا النظام التحفظات التالية:

* لا يمثل نظام التمثيل النسبي المحافظات والمواقع الجغرافية المختلفة، وقد لا تكون قوائم المرشحين مشتملة على ممثلين لكافة المناطق، بل ربما يفرز هذا النظام قيادات منتخبة تتركز في منطقة واحدة على حساب المناطق الأخرى.
* لا يوفر هذا النظام المعرفة المباشرة بالمرشحين للانتخابات، ويبقى المعرفة الأساسية بالكتلة التي يرد فيها اسم المرشح.
* قد يؤدي هذا النظام إلى خلق صراعات داخلية من شأنها إضعاف الصف الفلسطيني.
* يحد هذا النظام من مشاركة المستقلين الذين لا ينتمون إلى أحزاب معينة، وهم قطاع عريض من المجتمع الفلسطيني.

٢. نظام الأغلبية البسيطة:

لهذا النظام مؤيدون ومعارضون

* أما المؤيدون، فيرون أن هذا النظام يقوم على أساس دوائر

٦٥٪ يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي.

انتخابية لكل المحافظات تفرز نواباً من داخلها، إضافة إلى أن ابن البلد يعرف هذا المرشح ويستطيع المرشح أن يمثله بشكل أفضل، وهذا يحقق ثقة متبادلة بين الناخب والمرشح.

* أما المعارضون، فيرون أن هذا النظام يحقق المصلحة الذاتية ويعزز النظام القائم، ولا يتيح للناخبين فرصة التعرف على المرشحين من دوائر أخرى. وهذا النظام يعطي نجاحاً أكبر على المستوى الفردي.

٣. النظام المختلط

* اعتبر الحضور هذا النظام أفضل الأنظمة الانتخابية، فهو يحظى بإجماع ملحوظ في المجتمع الفلسطيني، ويحقق قدراً

٣٥٪ يؤيدون نظام الانتخاب المختلط .
٣٢٪ مع نظام الأغلبية البسيطة.
٢٠٪ نظام التمثيل النسبي

برنامج دراسات التنمية ، شباط ٢٠٠٤

من التوازن بين النظامين السابقين ويكرس إيجابياتهما. كما يضمن حق الأقليات وحق المناطق المهمشة، كما يكفل في الوقت نفسه تمثيل الكتل والأحزاب السياسية.

الانتخابات الرئاسية

١. الانتخاب المباشر للرئيس (النسبة الأعلى): أبدى بعض الحضور ميلاً إلى نظام الانتخاب المباشر (النسبة الأعلى) دون طرح مبررات. بينما أبدت أقلية معارضتها لهذا النظام بحجة أن الرئيس لا يحصل على شرعية من أغلبية الشعب، بل ربما تنتخبه الأقلية.

٢. الانتخاب المباشر للرئيس (٥٠٪+١): وأيد البعض هذا الأسلوب لأن الرئيس سيتم انتخابه من قبل أغلبية الناخبين(٥٠٪+١) وبشكل مباشر. بينما ترى أقلية أيضا أن هذا النظام قد يؤدي إلى تكرار الانتخابات لأكثر من مرة لتحصيل نسبة الحسم.

٣. انتخاب الرئيس من قبل المجلس التشريعي: لم يؤيد هذا النظام أي من الحضور وشككوا في إمكانية تطبيقه في بلادنا. وقد رفضه البعض من باب عدم الثقة في المجلس التشريعي الحالي، وخوفهم من أن الانتخابات القادمة لن تفرز مجلساً تشريعياً أفضل.

الانتخابات المحلية:

أولا: انتخاب رئيس الهيئة المحلية

١) الانتخاب المباشر للرئيس / النسبة الأعلى: أبدت أغلبية الحضور ميلاً لهذا النظام، فهو يعزز فرص العائلات الصغيرة والمهمشة، ويلعب دوراً إيجابياً ?إلى حد كبير– في تغييب دور العشائرية والقبيلة. كما أنه يضع الرئيس في موضع المسؤولية، ومن جهة أخرى فإن معرفة المواطن لأسماء المرشحين تؤدي إلى انتخابات أكثر منطقية وواقعية.

٢) الانتخاب المباشر من قبل أعضاء الهيئة المحلية: في المقابل أبدت أقلية تأييدها لهذا النظام، فهو يحقق انسجاماً وتعاوناً بين أعضاء الهيئة المحلية في حال إفراز رئيس الهيئة من بينهم. كما يقلل هذا النظام من تأثير العشائرية.

٣) الانتخاب المباشر للرئيس ٥٠٪+١: لم يلق هذا النظام أي تأييد، لأنه يغيب الفرص أمام المرشحين الذين لا يتوفر لهم امتدادات عائلية أو عشائرية.

ثانيا: نظام انتخاب أعضاء الهيئة المحلية:

١) التمثيل النسبي: أبدى بعض المشاركين تأييدهم لهذا النظام لأنه يعطي فرصاً أفضل للأفراد المستقلين الذين لا يتمتعون بدعم عائلي، كما يعزز دور الحركات والأحزاب الوطنية ويغيب الفاسدين والمشبوهين الذين يتمتعون بدعم عشائري.

٢) نظام الأغلبية البسيطة: في حين أبدى بعضهم الآخر تأييداً لهذا النظام لأنه شكل مناخاً للمنافسة بين المرشحين لتحقيق أفضل البرامج.